الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

دبي، 28-29 تشرين الأول/أكتوبر 2026

منتدى المنافسة العربي السابع



الجلسة الثانية | قائمة المتحدثين والسير الذاتية

وضع سياسة متماسكة للمنافسة الرقمية من خلال التعاون الإقليمي

اليوم الأول • الأربعاء، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2026 • 14.30-13.00

منسّق الجلسة: الإسكوا



ميسّر النقاش

طارق العلمي

القائم بأعمال نائب الأمين التنفيذي لشؤون دعم البرامج
مدير شعبة الحوكمة ومنع النزاعات
القائم بأعمال شعبة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا

يشغل طارق العلمي منصب القائم بأعمال نائب الأمين التنفيذي لشؤون دعم البرامج في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث يتولى الإشراف الاستراتيجي على وظائف دعم البرامج، بما في ذلك المالية والموارد البشرية والإدارة وتعزيز الكفاءة المؤسسية.

كما يشغل منصب مدير شعبة الحوكمة ومنع النزاعات، حيث يقود عمل الإسكوا في مجالات الحوكمة والإصلاح المؤسسي وتعزيز القدرة على الصمود، مع التركيز على دعم الدول العربية، ولا سيما تلك التي تمر بظروف هشة أو متأثرة بالنزاعات، في تعزيز مؤسساتها العامة وتحقيق التنمية المستدامة. إضافةً إلى ذلك، يشغل منصب القائم بأعمال مدير شعبة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، حيث يشرف على العمل الإقليمي في مجالات نظم البيانات والتحول الرقمي وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار وبناء القدرات الإحصائية.

وقبل توليه مناصبه الحالية، عمل الدكتور العلمي في صندوق النقد الدولي، كما كان أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث درّس التجارة الدولية والمالية والاقتصاد الجزئي المتقدم. وقد نشر العديد من الدراسات حول الحوكمة والنزاعات والسياسات الاقتصادية.

نُشرت أعماله الأكاديمية في عدد من المجلات العلمية المتخصصة مثل Journal of Policy Modeling، وJournal of Macroeconomics، وArab Economic Journal. يحمل الدكتور العلمي شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيرزيت، والماجستير من جامعة جورج ميسون في ولاية فيرجينيا، والدكتوراه في الاقتصاد النقدي من الجامعة الأميركية في واشنطن العاصمة.



متحدثة

ناتالي خالد

مسؤولة في الشؤون الاقتصادية، والمشرفة على مسار العمل في مجال الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية وتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية، الإسكوا

تتمتع ناتالي خالد بخبرة مهنية تزيد على 20 عاماً في منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، تشمل السياسات الاقتصادية والحوكمة والتنمية والإصلاح المؤسسي والتنظيمي. وتقود حالياً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مبادرات وبرامج إقليمية ووطنية في مجالات التخطيط الإنمائي والحوكمة الاقتصادية والتحديث التنظيمي، بما يشمل سياسات المنافسة وحماية المستهلك وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية.

تتمتع بخبرة واسعة في تقديم المشورة الفنية للحكومات العربية، وإعداد الدراسات الاقتصادية والقطاعية وتقييم الأسواق، ودعم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية وبناء القدرات المؤسسية. كما تسهم في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتطوير الأدوات الرقمية وتوظيف البيانات والابتكار والرؤى السلوكية لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة.

تحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية الأميركية، ودبلوماً في اقتصاديات قانون المنافسة من كلية كينغز لندن، وشهادة في القيادة في القطاع العام من جامعة كورنيل.



متحدث

ويلارد مويمبا

المدير والرئيس التنفيذي، لجنة المنافسة وحماية المستهلك، الكوميسا

الدكتور ويلارد مويمبا هو الرئيس التنفيذي لمفوضية المنافسة التابعة للكوميسا. ويضطلع بدور رئيسي في تطوير قوانين المنافسة وحماية المستهلك والمبادئ التوجيهية والأدلة التشغيلية في بلدان مختلفة، كما يقدّم المشورة للحكومات بشأن أهمية الحفاظ على تنافسية الأسواق والتداعيات المترتبة على غياب المنافسة. وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز الأونكتاد للتدريب على المنافسة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وعضو في لجنة تابعة لغرفة التجارة الدولية تُعنى بدراسة أوضاع قوانين المنافسة في الاقتصادات الصغيرة والجزرية.

للدكتور مويمبا كتابات عديدة في مجال قانون المنافسة، وقد تحدّث في منتديات بارزة، ويُدعى بانتظام لإلقاء محاضرات بصفته أستاذاً زائراً في جامعات وكليات حول العالم. كما كتب وأسهم في إعداد مقالات علمية لعدد من المؤسسات والمنصات المتخصصة، منها معهد القانون الأوروبي والمقارن ومركز قانون المنافسة وسياساتها بجامعة أكسفورد، ونقابة المحامين الدولية، و«كونكورانس» (Concurrences)، و«غلوبال كومبتيشن ريفيو» (Global Competition Review)، و«أفرونوميكس» (Afronomics)، وغيرها.

يحمل الدكتور مويمبا مؤهلات عدة، من بينها درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة زامبيا، ودرجة الماجستير في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي من كلية كينغز بجامعة لندن، ودرجة الدكتوراه في قانون المنافسة من جامعة كيب تاون.



متحدثة

نورا س. نبوي

مسؤولة ملف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إدارة التكامل الاقتصادي العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تتولى نورا س. نبوي حالياً إدارة ملفات رئيسية ضمن إدارة التكامل الاقتصادي العربي بقطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية. وتشمل مسؤولياتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتيسير التجارة، والتجارة في الخدمات، والتنسيق مع المنظمات الدولية.

ومنذ انضمامها إلى جامعة الدول العربية عام 2011 بصفتها محللة اقتصادية، تخصصت في التعاون والتنسيق في مجال السياسات التجارية العربية. ولها منشورات عديدة حول تيسير التجارة بين البلدان العربية، كما شاركت في تأليف دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن سيناريوهات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي. وأسهمت أيضاً في إعداد منشورات إقليمية رئيسية، منها التقرير الاقتصادي العربي، بالتعاون مع صندوق النقد العربي.

وأدت دوراً فاعلاً في اختتام جولة بيروت للمفاوضات بشأن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات. وشاركت في العديد من ورش العمل والبرامج التدريبية المتعلقة بالتجارة في الخدمات، وأعدّت أوراقاً تحليلية حول واقع تجارة الخدمات في المنطقة العربية وجداول التزامات الدول الأعضاء، كما شاركت ضمن وفود رسمية في المفاوضات وعمليات التقييم القُطري. وقدمت أيضاً تدريباً لمسؤولين حكوميين محليين في مجال السياسات التجارية، ضمن برامج المساعدة الفنية لجامعة الدول العربية. وتشمل اهتماماتها البحثية اقتصاديات المناخ، والتجارة الدولية، وسياسة المنافسة ومنع الاحتكار، وحماية المستهلك.

وهي حاصلة على درجة الماجستير في الاقتصاد (دبلوم في التنمية الاقتصادية والسياسية الدولية)، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة، وكلتاهما من جامعة عين شمس.



متحدثة • عن بُعد

تيريزا موريرا

خبيرة في سياسات المنافسة، الرئيسة السابقة لفرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، الأونكتاد

شغلت تيريزا موريرا منصب رئيسة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك في الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من تشرين الأول/أكتوبر 2016 إلى كانون الثاني/يناير 2026.

وقد شغلت سابقاً منصب المديرة العامة لشؤون المستهلك في البرتغال من كانون الثاني/يناير 2010 إلى أيلول/سبتمبر 2016، وكانت عضواً في مجلس إدارة هيئة المنافسة البرتغالية عند تأسيسها، من آذار/مارس 2003 إلى آذار/مارس 2008. كما تولّت منصبي المديرة العامة ونائبة المديرة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية في وزارة الاقتصاد البرتغالية، وشغلت مناصب قيادية في المديرية العامة السابقة للمنافسة. وعملت لمدة 20 عاماً مساعدة تدريس بدوام جزئي في كلية الحقوق بجامعة لشبونة، في مجالي القانون الاقتصادي الدولي والقانون الأوروبي، وكذلك في قانون المنافسة الأوروبي والقانون الاقتصادي الأوروبي على مستوى الدراسات العليا.

وتعمل تيريزا حالياً مستشارة في المديرية العامة للاقتصاد التابعة لوزارة الاقتصاد والتماسك الإقليمي في البرتغال، حيث تتابع أعمال الاتحاد الأوروبي والمنظمات متعددة الأطراف المتعلقة بالقدرة التنافسية والتجارة الدولية.

وتحمل تيريزا موريرا إجازة في الحقوق ودرجة الماجستير في القانون الأوروبي، بتخصص في قانون المنافسة الأوروبي، من كلية الحقوق بجامعة لشبونة في البرتغال.